

قرارات

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

قرار وزارى رقم ٢٦٦ لسنة ٢٠٠٦

بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦

فى شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط

والحفاظ على التراث العمارى

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى شأن تنظيم هدم المباني

والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث العمارى ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة

بين المؤجر والمستأجر ولوائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قانون التخطيط العمارى الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ولوائحته التنفيذية؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادرة بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة

ولائحته التنفيذية ؛

قرار:

(المادة الاولى)

يُعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والمحافظة على التراث العمارى المرفقة .

(المادة الثانية)

يلغى القرار الوزارى رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إجراءات تنظيم هدم المباني بالمحافظات والقرار الوزارى رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٩٨ وما يخالف هذه اللائحة من أحكام .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٦

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

أحمد المغربى

اللائحة التنفيذية

للقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦

بشان تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط

والحفاظ على التراث المعمارى

الفصل الاول

فى شأن الحفاظ على التراث المعمارى

(مادة ١)

تتولى لجنة حصر المباني والمنشآت الصادر بها قرار من المحافظ المختص حصر المباني والمنشآت ذات الطراز المعمارى المتميز المرتبطة بالتاريخ القومى أو شخصية تاريخية أو التى تمثل حقبة تاريخية أو التى تعتبر مزاراً سياحياً وذلك لبيان مدى مطابقتها للمعايير ومواصفات المباني والمنشآت الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء .
وللجنة فى سبيل إنجاز مهامها الرجوع إلى المعلومات الوثائقية وقواعد البيانات لهذه المباني لدى الجهات ذات الصلة .

(مادة ٢)

تقوم لجنة حصر المباني والمنشآت بقاء العقارات المحظور هدمها فى سجلات يوضع بها أسباب القيد للمباني والمنشآت ، وذلك على النحو التالى :

١ - المباني والمنشآت ذات الطراز المعمارى المتميز .

٢ - المباني والمنشآت المرتبطة بالتاريخ القومى .

٣ - المباني والمنشآت المرتبطة بشخصية تاريخية .

٤ - المباني والمنشآت التى تمثل حقبة تاريخية .

٥ - المباني والمنشآت التى تعتبر مزاراً سياحياً .

ويدون في السجلات البيانات الخاصة بالمباني والمنشآت ، وعلى الأخص :

- ١ - موقع المباني والعقارات بالتفصيل .
 - ٢ - مكونات المبنى وتفصيله .
 - ٣ - اسم المالك والشاغلين .
 - ٤ - الحالة القانونية للمباني والمنشآت .
 - ٥ - استخدام المبنى ووظيفته .
 - ٦ - نوعية الإنشاء .
 - ٧ - الحالة الإنشائية الظاهرية للمبنى .
 - ٨ - العناصر والأجزاء التي تستوجب الحفاظ عليها .
- وتدعم السجلات بالصور الفوتوغرافية للمباني والمنشآت المحظور هدمها .
كما تقوم اللجنة بقيد ما يستجد من عقارات أو حذفها إذا دعت الحاجة .

(مادة ٣)

تجتمع لجنة حصر المباني والمنشآت بدعوة من المحافظ المختص مرة واحدة كل عام على الأقل أو كلما دعت الضرورة وتحدد الدعوة مكان وموعد انعقاد الاجتماع .
ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور أكثر من نصف أعضائها
وتصدر قراراتها مسببة .

ويكون للجنة أمانة فنية من عناصر ذوى كفاءة فى النواحي الفنية والقانونية والإدارية ويصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص .

وتدون إجراءات اللجنة ومناقشاتها وقراراتها بالقيد أو الإضافة أو الحذف فى محاضر توقع من رئيسها ومن حضرها من أعضائها .

ويرفع المحافظ المختص قرارات اللجنة إلى رئيس مجلس الوزراء ليصدر قراراً بشأنها بالقيد أو الحذف أو الإضافة .

(المادة ٤)

على المحافظ المختص اتخاذ الإجراءات اللازمة لإخطار ذوى الشأن بخطاب
موصى عليه بعلم الوصول بخضوع العقار للحظر الصادر بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء
بتحديد المباني والمنشآت المحظور هدمها وأسباب الحظر .
وتقوم الوحدات المحلية بالإعلان عن هذا القرار بوضعه فى مقرها فى مكان ظاهر
ليطلع عليه ذوى الشأن .

(المادة ٥)

لذوى الشأن التظلم من القرارات النهائية للجنة الحصر بعد اعتمادها من رئيس
مجلس الوزراء بالقيود ضمن العقارات المحظور هدمها وذلك بالتقدم بطلب للجنة التظلمات
المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء خلال شهر من تاريخ الإخطار بعد سداد رسم قدره
خمسة وسبعين جنيهاً .

على أن يشمل طلب التظلم ، على الأخص البيانات التالية :

- (أ) اسم المتظلم وعنوانه وصفته .
- (ب) تاريخ صدور القرار المتظلم منه .
- (ج) تاريخ إعلام المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول .
- (د) موضوع القرار المتظلم منه ، والأسباب التى بنى عليها التظلم .
- (هـ) إرفاق المستندات التى يرى المتظلم تقديمها .

(المادة ٦)

على لجنة التظلمات البت فى التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ وروده من خلال
مراجعة المستندات المقدمة والرجوع لسجلات الحصر ولها إجراء المعاينة اللازمة على الطبيعة
إذا اقتضى الأمر .

وعليها إخطار مقدم التظلم بقرارها .

(مادة ٧)

تقوم الدولة على نفقتها بالأعمال اللازمة لتدعيم وترميم وصيانة المباني والمنشآت المحظور هدمها على ضوء تقرير لجنة المحصر التي تحدد فيه الحالة الفنية للعقار وعلى الأخص العقارات التي تتطلب المحافظة عليها تدخلاً عاجلاً ، على أن يبين التقرير الإجراءات التي يلزم اتخاذها للحفاظ عليها وأولويات التدخل وتتولى الجهة الإدارية المختصة إعداد مستندات الطرح ويجوز لها الاستعانة بمن تراه من المهندسين أو المكاتب الهندسية المتخصصة وترفع تقريراً بنتيجة عملها للمحافظ المختص لاعتماده واتخاذ الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع وزارة الثقافة لتكليف الجهة التي ستقوم بتنفيذ الأعمال طبقاً للاعتمادات المالية التي توفرها الدولة فى هذا الشأن ، على أن تتولى الجهة الإدارية المختصة إخطار المالك والشاغلين بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بالإجراءات اللازمة والأعمال التي سيتم تنفيذها والمدة الزمنية اللازمة لانتهاء منها .

(مادة ٨)

على الجهة الإدارية المختصة فى حالة وجود خطر يهدد بقاء أحد العقارات المحظور هدمها أن تبادر باتخاذ الاحتياطات والتدابير اللازمة للحفاظ على بقاء المبنى بواسطة إحدى شركات المقاولات المتخصصة والمسجلة فى هذا المجال ، ذلك إلى أن يتم الترميم أو التدعيم الدائم طبقاً للمادة السابعة من هذه اللائحة وذلك بالتنسيق مع وزارة الثقافة .

(مادة ٩)

إذا اقتضت الأعمال اللازمة للحفاظ على العقار إخلاء المبنى مؤقتاً جزئياً أو كلياً من شاغليه تطبق الأحكام الواردة بالمادتين (٥٥ ، ٦٣) من الفصل الثانى من الباب الثانى من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .

(مادة ١٠)

ينشأ بكل محافظة سجل لقيد المكاتب الهندسية المتخصصة المقيدة بنقابة المهندسين ،
التي يمكن الاستعانة بها لمباشرة أعمال تحديد حالة المبنى والعقارات وإجراءات
التدخل المطلوب وأولوياته ، كما يجوز للجهة الإدارية إسناد الأعمال لتلك
المكاتب الهندسية .

الفصل الثاني

في شأن تنظيم هدم المباني

(مادة ١١)

- يقدم طلب الترخيص بالهدم من المالك أو وكيل عنه إلى الجهة الإدارية المختصة
بشئون التنظيم على النموذج المرفق بهذه اللائحة مرفقاً به المستندات الآتية :
- عقد مسجل يثبت ملكية الطالب للمبنى المطلوب هدمه .
 - تقديم شهادة من مأمورية الشهر العقارى تفيد عدم وجود رهونات على العقار
أو خلاقه .
 - كشف من مأمورية الضرائب العقارية التابع لها المبنى المطلوب هدمه يفيد
عدم وجود مستأجرين بالمبنى مع تقديم إقرار من المالك موثق بالشهر العقارى
يفيد ذلك .
 - رسم مبسط للموقع مبيئاً عليه المبنى المطلوب هدمه وأسماء الشوارع والمباني
المجاورة معتمداً من مهندس نقابى مدنى أو عمارة .
 - ويعطى الطالب إيصالاً مبيئاً به تاريخ تقديم الطلب .

(مادة ١٢)

رسم المعاينة المشار إليه بالمادة السادسة من القانون بحد أقصى ٨٠٠ جنيه ،
وذلك على النحو التالي :

إجمالي مسطحات المبنى	قيمة الرسم
حتى ٢م٤٠٠	١٠٠ جنيه
من ٢م٤٠٠ حتى ٢م٦٠٠	٢٠٠ جنيه
من ٢م٦٠٠ حتى ٢م١٠٠٠	٤٠٠ جنيه
من ٢م١٠٠٠ حتى ٢م١٥٠٠	٦٠٠ جنيه
ما يزيد على ٢م١٥٠٠	٨٠٠ جنيه

رسم الإصدار يبلغ ٢٠٠ جنيه .

(مادة ١٣)

تتولى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص بالهدم ومرفقاته متى كان الطلب مستوفياً المستندات المشار إليها بالمادة الحادية عشرة من هذه اللائحة والتأكد من أن العقار غير ملجج بكشوف حصر المباني والمنشآت المحظور هدمها والمنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون مع قيام الجهة الإدارية بعمل المعاينة اللازمة للتأكد من صحة البيانات المقدمة .

وتصدر الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم الترخيص على النموذج المرفق بهذه اللائحة مبيناً به تاريخ صدور الترخيص والمدة الواجب إنهاء الأعمال خلالها بعد أقصى سنة من تاريخ بدء الأعمال .

(مادة ١٤)

يتعين على المرخص له قبل الشروع فى تنفيذ الأعمال المرخص بها إخطار الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بطلبه بشخصه أو وكيل عنه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول بعزمه على تنفيذ الأعمال المرخص بها مرفقاً به ما يلى :

- تعهداً من (مهندس نقابى أو مكتب هندسى) إنشائى أو معمارى بالإشراف على تنفيذ أعمال الهدم المرخص بها طوال مدة التنفيذ .

- تقرير هندسى مشتملاً على الأسلوب الفنى الذى سيتبع فى تنفيذ أعمال الهدم وخطوات وطريقة التنفيذ والأسلوب المتبع فى تأمين سلامة المباني المجاورة .

- تقديم ما يفيد التعاقد مع أحد المقاولين المسجلين بالاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء لتنفيذ أعمال الهدم المرخص بها ، فإذا كانت قيمة الأعمال تقل عن القيمة المحددة فى قانون الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء يقدم المالك ما يفيد التعاقد مع أحد المقاولين .

ولا يجوز البدء فى تنفيذ أعمال الهدم قبل مضى أسبوعين على الأقل من إخطار الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم .

(مادة ١٥)

يلتزم المالك المرخص له بالهدم بالاستعانة (بمهندس نقابى أو مكتب هندسى) آخر أو أكثر من التخصصات المطلوبة وفقاً لنوعية الأعمال وذلك فى حالات هدم المباني والمنشآت الكبرى ذات الطبيعة الخاصة (مثل الفنادق والمستشفيات والمباني التجارية متعددة الأغراض ومحطات القوى الكهربائية ومحطات مياه الشرب والصرف الصحى والمنشآت الصناعية والمنشآت المعدنية ... إلخ) والتي تحتوى على تجهيزات ذات طبيعة خاصة (مثل الأعمال الكهروميكانيكية أو تكييفات مركزية أو غلايات أو صهاريج لتخزين المياه ... إلخ) .

وعلى المالك إبلاغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء المهندسين المشاركين وتخصصاتهم. ويجب أن يكون المقاول المنفذ مقيداً بالاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء والفئة التى تناسب حجم الأعمال المسندة إليه .

وفى حالات هدم المباني والمنشآت الكبرى الواردة فى الفقرة الأولى تقوم الجهة الإدارية المختصة بتشكيل لجنة أو أكثر طبقاً لنوعية وحجم أعمال الهدم وتتولى هذه اللجان معاينة أعمال الهدم الجارية والتأكد من اتباعها للمعايير الفنية السليمة وإعداد تقرير بذلك متضمناً سير الأعمال وأية مخالفات أو معوقات قد تنشأ خلال تنفيذ أعمال الهدم . وترفع هذه اللجان تقاريرها إلى الجهة الإدارية المختصة لاتخاذ ما يلزم .

(مادة ١٦)

يلتزم المهندس المشرف على التنفيذ والمقاول المنفذ بالتضامن فيما بينهما ، باتخاذ الإجراءات والاحتياطات الآتية قبل البدء فى تنفيذ أعمال الهدم المرخص بها وأثناء التنفيذ على الأخص ما يلى :

- إحاطة المبنى المراد هدمه بسور ارتفاعه ٢,٠٠ م على الأقل من مادة مناسبة ويزود بوسائل الإضاءة الكافية واللوحات التحذيرية والإرشادية اللازمة بصورة واضحة .
- حجب المبنى وتغطيته بمادة مناسبة بكامل ارتفاعه .
- التأكد قبل البدء فى التنفيذ من فصل الجهات المختصة للتيار الكهربائى وإغلاق مصادر الغاز والمياه .
- اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المباني المجاورة فى جميع مراحل التنفيذ من كافة الأخطار الناتجة عن الهدم طبقاً لأسلوب حماية وتأمين المباني المجاورة من خلال التقرير الهندسى المقدم إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم بهذا الخصوص .
- وجوب صلب الجدران والأجزاء البارزة من المباني التى يخشى سقوطها .

- اتخاذ جميع الاحتياطات المناسبة لحماية المسارة والأشخاص الموجودين في الموقع أو على مقربة منه من جميع المخاطر التي يمكن أن توجد في هذا الموقع مثل :
- ١ - تحديد مناطق العمل ومناطق المرور وأن يتم تغطية مناطق المرور بما يكفل توفير الحماية للمارة أو المشاة .
 - ٢ - تأمين موقع العمل وتعيين مراقبين لملاحظة الحالة والإشراف على دخول معدات الهدم واستخدامها بواسطة المتخصصين .
 - ٣ - إقامة حواجز ووضع إنارة تحذيرية ووسائل الحماية اللازمة لحماية وسلامة المارة والعاملين خاصة أثناء الليل .
 - ٤ - تزويد العمال بأجهزة الحماية الفردية مثل (البديل الواقية ، الخوذات والقفازات والنظارات الواقية ، أحذية السلامة ، الأقنعة والكمامات ، ...) .
 - ٥ - إعداد خطة تجارب لمواجهة حالات الطوارئ والحوادث العارضة والتي يلزم أخذها في الاعتبار أثناء عمليات الهدم مثل (سقوط الأشخاص - سوء استخدام المعدات - النار أو الانفجارات - الجروح الطارئة - الحروق والحرائق - الاختناقات من الأتربة أو الغازات أو ما شابهها) .
 - ٦ - توفير مستلزمات الإسعافات الأولية .

محافظة : _____

مدينة : _____

الإدارة الهندسية

طلب ترخيص بالهدم

بيانات يحررها الطالب :

اسم الطالب وصفته : _____ صناعته : _____ جنسيته : _____

عنوان المراسلات : _____

اسم المالك ولقبه : _____

عنوان المراسلات : _____

موقع المبنى محل الترخيص : رقم _____ شارع _____ قسم _____

بيان الأعمال المطلوب الترخيص بها : _____

المهندس المشرف على التنفيذ : _____

رقم القيد بالنقابة : _____ رقم القيد بالسجل الهندسى : _____

عرض الشارع أمام المبنى : _____

أرجو التصريح لى بإجراء الأعمال الموضحة بهاليه - طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦

فى شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعمارى ولائحته التنفيذية

والقرارات المنفذة له ومستعد لدفع الرسوم المطلوبة .

محريراً فى / / ٢٠٠ / / توقيع الطالب : _____ البطاقة رقم : _____

أو توقيع المالك : _____ البطاقة رقم : _____

قيمة الرسم المستحق للمعاينة وفحص المستندات : _____

إيصال استلام طلب ترخيص بالهدم

الإدارة الهندسية

تم استلام الطلب المقدم من السيد _____ عن هدم المبنى ومرفقاته وعددها (_____) ورقة

وقيد برقم _____ بتاريخ / / ٢٠٠

المستلم

الاسم _____

التوقيع _____

محافظة : _____

مدينة : _____

الإدارة الهندسية

ترخيص بالهدم

رقم لسنة ٢٠٠

اسم الطالب وصفته : _____ صفته : _____

عنوان المراسلات : _____

اسم المالك ولقبه : _____

عنوان المراسلات : _____

موقع المبنى محل الترخيص : رقم شارع _____ قسم _____

المهندس المشرف على التنفيذ : _____

رقم القيد بالنقابة : _____ رقم القيد بالسجل الهندسى : _____

مسطح الأرض الكلى : _____ متراً مربعاً

مسطح المبنى بالأرض : _____ متراً مربعاً

نوع البناء (هيكل خرسانى / حوائط حاملة وطوب - ديش / أنواع أخرى تذكر) : _____

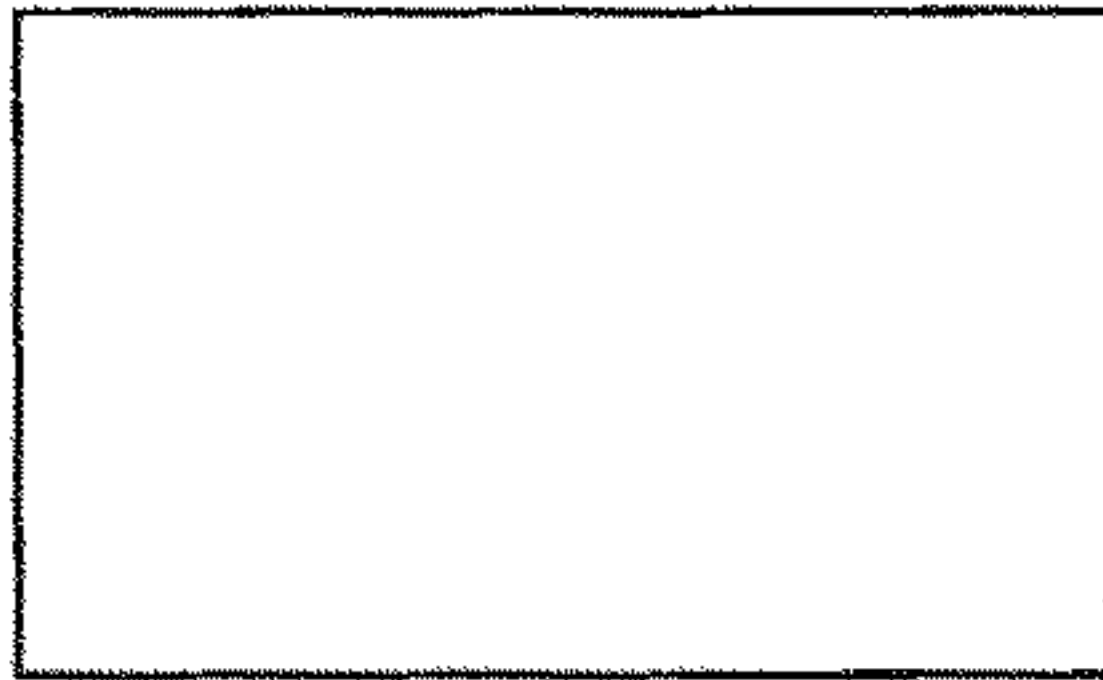
نوع السقف (خرسانة مسلحة / كمرات حديدية / خشب / أنواع أخرى تذكر) : _____

مشمتملات المبنى : _____

عرض الشارع أمام المبنى _____

بيان الأعمال المطلوب الترخيص بها : _____

كروكى الموقع



حدود الموقع :

شمالاً : _____ شرقاً : _____

جنوباً : _____ غرباً : _____

قرار الترخيص

بناء على الطلب المقدم من السيد / _____
وعلى القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى شأن هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على
التراث العمارى ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له .
وحيث إن المبنى غير مقيد ضمن المباني المحظور هدمها والصادر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء
يرخص للمطالب بالأعمال الآتية :

ويجب تنفيذ الأعمال طبقاً للأصول الفنية تحت إشراف مهندس تقابى واتباع أحكام القانون
المشار إليه عاليه ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له .

المهندس رئيس القسم مدير التنظيم مدير عام الإدارات الهندسية

الاسم :

التوقيع :

إقرار وتعهد

أقر أنا / _____ المرخص له بالأعمال الصادر بشأنها الترخيص

رقم _____ / _____ بصفتي :

(مالك المبنى / الوكيل الرسمي للمالك) وأحمل بطاقة رقم : _____ أن جميع البيانات والمستندات المقدمة مع طلب الترخيص المذكور صحيحة وعلى مسئوليتي وأتعهد أن تتم الأعمال وفقاً لقرار الترخيص وأتعهد بالتزامي بإخطار الجهة المصدرة للترخيص بخطاب موصى عليه مصحوباً بعلم الوصول قبل أسبوعين على الأقل من البدء في تنفيذ أعمال الترخيص مرفقاً به تعهد من مهندس بالإشراف على التنفيذ وصورة من عقد المقاوله كما أتعهد بإخطار ذات الجهة بأية تغييرات تطرأ على البيانات المقدمة مني كعناوين المراسلات وأن أكون مسئولاً عن أي مخالفات أو تلفيات قد تحدث في تنفيذ أعمال هذا الترخيص نتيجة لذلك .

المقر بما فيه :